



PROVISIONAL

S/PV.2665
20 February 1986

ARABIC



الأمم المتحدة

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة والستين بعد الالفين والستمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الخميس ، ٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٦ ، الساعة ١٥/٣٠

| <u>الرئيس :</u> | السيد أدوكي | (الكونغو) |
|------------------|--|--------------------|
| <u>الاعضاء :</u> | اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية | السيد صافرونشوك |
| | استراليا | السيد ولكوت |
| | الإمارات العربية المتحدة | السيد الشمالي |
| | بلغاريا | السيد تسيغيتكوف |
| | تايلند | السيد كاسمري |
| | ترينيداد وتوباغو | السيد محمد |
| | الدانمرك | السيد بييرينغ |
| | الصين | السيد يوفان ليانغ |
| | غانا | السيد غبيهو |
| | فرنسا | السيد دي كيمولاريا |
| | فنزويلا | السيد أغيلار |
| | مدغشقر | السيد رابيتافيكيا |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى | |
| | وايرلندا الشمالية | مسير جون طومسون |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيد والترز |

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة العامة ١٦/٥٥اقرار جدول الأعمالاقر جدول الاعمال .الحالة بين ايران والعراق

رسالة مؤرخة في ١٢ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للعراق لدى الامم المتحدة (S/17821)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : وفقا للمقررات المتخذة في
الجلسات السابقة ، ادعو السيد نائب رئيس وزراء ووزير خارجية العراق الى شغل مقعد على
طاولة المجلس ؛ وادعو ممثلي الاردن والبحرين وتونس وعمان والكويت والمملكة العربية
السعودية واليمن الى شغل المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس . كما ادعو ممثل
منظمة التحرير الفلسطينية الى شغل المقعد المخصص له الى جانب قاعة المجلس .
بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد عزيز (العراق) المقعد المخصص له
على طاولة المجلس ؛ وشغل السيد المصري (الاردن) ، والسيد الصباغ (البحرين) ،
والسيد قايد السبسي (تونس) ، والسيد العنسي (عمان) ، والسيد الشاهين
(الكويت) ، والسيد مسعود (المملكة العربية السعودية) ، والسيد الارياني (اليمن)
المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس . وشغل السيد ترزي (منظمة التحرير
الفلسطينية) المقعد المخصص له الى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أن اعلم أعضاء المجلس انني تلقيت رسائل من ممثلي الجماهيرية العربية الليبية ومصر والمغرب يطلبون فيها دعوتهم الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول اعمال المجلس . وجريا على الممارسة المتبعة اعتزم ، بموافقة المجلس ، دعوة هؤلاء الممثلين الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت ، وفقا للاحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .
ولعدم وجود اعتراض تقرر ذلك .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد الزروق (الجماهيرية العربية الليبية) والسيد بدوي (مصر) والسيد فيلالي (المغرب) المقاعد المخصصة لهم التي جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سيستأنف مجلس الامن الآن

النظر في البند المدرج على جدول اعماله .

أود أن الفت انتباه أعضاء المجلس الى الوثيقة S/17849 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة في ١٩ شباط/فبراير ١٩٨٦ ، وموجهة الى الامن العام من الممثل الدائم لجمهورية ايران الاسلامية لدى الامم المتحدة .

لقد تلقى أعضاء المجلس نسخا من الرسالة الصادرة عن الممثل الدائم لجمهورية ايران الاسلامية لدى الامم المتحدة والمؤرخة في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٦ ، وستوزع هذه الرسالة عصر اليوم بوصفها وثيقة مجلس الامن S/17850 .

المتكلم الاول هو وزير الشؤون الخارجية والتعاون في المغرب . ادعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والا دلاء بيانه .

السيد فيلالي (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سيدى الرئيس ،

أود بادئ ذي بدء ان اشكركم وأشكر أعضاء المجلس الاخرين على اتاحة الفرصة امامي للاشتراك في المداولات المتصلة بمسألة تعدد مصادر رئيسيا لقلق حكومة بلادي وخاصة لجلالة الملك الحسن الثاني ، الرئيس الحالي للقمة العربية ولمنظمة المؤتمر الاسلامي .

وأود أن انتهز الفرصة أيضا لأعرب عن ارتياحنا لرؤيتكم رئيسا للمجلس وانت ممثل بلد شقيق تربطنا به علاقات ودية ، ودبلوماسي بارز ومحنك تضمن صفاته الانسانية نجاح عملنا .

وأخيرا ، أود أن احيي السفير ليموي لدي ممثل جمهورية الصين الشعبية وأهنئه على الطريقة البارزة والقديرة التي ادار بها اعمال المجلس في الشهر الماضي .
اننا نتابع بحزن عميق وقلق مستمر الصراع المحموم الذي لا يزال دائرا بين ايران والعراق اكثر من خمسة أعوام . لقد طرحت امام هذا المجلس جوانب مختلفة في هذا الصراع مرارا وتكرارا ، والقرار الاول بشأن هذه المسألة كان القرار ٤٧٩ (١٩٨٠) الذي يعود تاريخه الى ٢٨ أيلول / سبتمبر من ذلك العام ؛ والخطوط العريضة للحل الشامل قـــددت تحددت بوضوح في قرار مجلس الامن ٥١٤ (١٩٨٢) المؤرخ في ١٢ تموز / يوليه من ذلك العام ، وتأكدت مرارا وبصورة منتظمة منذ ذلك التاريخ . وقد بذل جهود الوساطة دون انقطاع الامين العام لمنظمتنا وفي اطار منظمة المؤتمر الاسلامي التي انشأت ، تحقيقا لهذه الغاية ، اللجنة الاسلامية للمسلم في مؤتمر قمتها الثالث الذي عقد في الطائف في كانون الثاني / يناير ١٩٨١ .

وعقب المؤتمر الاسلامي الرابع الذي عقد في الدار البيضاء في كانون الثاني / يناير ١٩٨٤ ، وجه جلالة الملك الحسن الثاني نداء رسميا جاء فيه ما يلي :

" ان الحرب الدائرة بين ايران والعراق متأججة حامية الوطيس وشبهها يتفاقم ويزداد يوما بعد يوم امتدادا وتهديدا وتدميرا حتى ان كل ما يملكه العراق وايران من رجال ووسائل حياة واشكال حضارة وثقافة اصبح مهددا بالفناء والهلاك . فهذان البلدان الشقيقان اللذان كانا على امتداد التاريخ جوهرتين رائعتين في قلادة الاسلام واللذان اسهما مجتمعين أو منفردين في اشعاع الدين الاسلامي قد تواريهما في حالة عدم التواقي والاحتراس الانقراض الناشئة عما يتبادلان من تدمير أهى . وإن شر الاخطار ليهدد جميع البلاد المجاورة وهو خليق بأن يمتد تهديده الى ما وراء هذه البلاد .

" لقد بذلت جهود متعددة حتى الان وبخاصة من قبل اللجنة الاسلامية للمسلم .

" وهذا العمل يجب أن يتواصل .

" ومن أجل هذا فائنا بوصفنا الرئيس الحالي للجنة الاسلامية الاربعة لنوجه نداءً علنيا لجميع المسلمين ولجميع الشعوب ولجميع المحبين للمسلم والعدل مهيبين بأن يبذلوا لهذا العمل الدعم والمساندة " . (S/16405 ، ١٢ آذار / مارس ١٩٨٤)

وهذا النداء الرسمي يأتي في حينه تماما ، في الوقت الذي نشهد فيه تدهورا خطيرا في الحالة نتيجة للهجوم الاخير الواسع النطاق الذي شنه الجيش الايراني على الاراضي العراقية . وكما ذكر صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني ، فان مبادرات السلام على جميع المستويات لا تزال امرا حتميا وواجلا كما كانت من قبل .

لقد تركزت كل جهودنا على ضرورة احترام مبادئ ميثاق منظماتنا والقواعد الاساسية للقانون الدولي ، الا وهي احترام استقلال الدول وسيادتها وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية . هذا هو الاطار الذي دعا اليه مجلسنا في السعي للتوصل الى تسوية عادلة ومشرفة وشاملة لهذا الصراع ، تتضمن وقف اطلاق النار وانسحاب القوات الى الحدود الدولية ، وارسال فريق مراقبين تابع للام المتحدة لضمان مراقبة ورصد هذه العمليات ، وتوفير ضمانات للجميع بشأن حق الوصول الى شاطئ البحر وحرية الملاحة ، واخيرا بشأن تبادل اسرى الحرب .

ومنذ اتخاذ القرار ٥١٤ (١٩٨٢) ، قدم الأمين العام تقارير الى المجلس فسي عدة مناسبات . وفي تقريره بتاريخ ١٦ تموز/يوليه ١٩٨٢ ذكر أن " و :
 " وزير خارجية العراق أبلغ الأمين العام بأن حكومة العراق طي استعداد
 للتعاون في تنفيذ القرار . " (S/15293 ، الفقرة ٤)
 وذكر في تقريره بتاريخ ٧ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٢ أن وزير خارجية العراق
 قد أبلغه بأن " حكومتنا تعيد الجهود المبذولة من أجل تسهيل ايجاد تسوية سلمية
 للصراع " وأنها " سوف تتعاون بحسن نية مع المجلس " (S/15449 ، الفقرة ٥) .
 وذكر الأمين العام في تقريره بتاريخ ١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣ بأن حكومة
 العراق " مستعدة للتعاون طي ايجاد نظام فعال لضمان وقف اطلاق النار " (S/16214 ،
 الفقرة ٣) .

هذه ليست قائمة شاملة جامعة ، بيد اننا ينبغي أن نسلم بأنه في الوقت الذي
 أبدى فيه العراق دوما استعدادا لتنفيذ الخطة الشاملة من أجل استعادة السلم بشكل
 نهائي ، فان ايران ، على العكس من ذلك ، وكما يتضح من نفس تقارير الأمين العام ، قد
 قابلتها بالرفض المستمر ، مما أدى الى عرقلة جميع مبادرات السلم التي تقدم بها المجتمع
 الدولي .

وهذا الموقف السلمي قد حال ، للأسف ، دون التوصل الى تسوية تفاوضية .
 ونتيجة لذلك استمرت بمعدل مخيف الخسائر في الأرواح والدمار والاضرار بالملاحه الدولية .
 وقد اصطدمت محاولات الوساطة التي قام بها السيد أولف بالم ، الممثل الخاص للأمين
 العام ، وزيارته للمنطقة في نيسان / ابريل ١٩٨٥ بنفس العقبة ؛ ألا وهي رفض ايران
 التسوية الشاملة التي دعا اليها مجلس الأمن .

ان جميع المحافل الدولية - بما في ذلك مجلس الأمن بمقتضى قراره ٥٢٢ (١٩٨٢)
 الصادر في ٤ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٢ ، ومنظمة المؤتمر الاسلامي بمقتضى قراره
 ٤ / ٨ - من المتخذ في مؤتمر القمة الرابع الذي عقد في الدار البيضاء في كانون الثاني /
 يناير ١٩٨٤ ، وجامعة الدول العربية ، في مؤتمر القمة الثاني عشر الذي عقد في فاس

في أيلول / سبتمبر ١٩٨٥ ، ومؤتمر القمة الطارئ الذى عقد في الدار البيضاء فسي آبر / أغسطس ١٩٨٥ - رحبت بقبول العراق لخطة السلم الواردة في قرار مجلس الأمن ٥١٤ (١٩٨٢) وجددت نداءها بالبدء في هذا الاطار بالمفاوضات بين الطرفين .

وشمت التصعيد الجديد الذى نشاهده الآن في الأعمال العدائية - اذا كانت هناك حاجة الى اثبات - الخطر البالغ الذى تشكله سياسة طهران العدوانية طس أمن منطقة الخليج بأكلها وطى السلم الدولي . وقد أكدت الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية في العديد من المرات تشبها مع ميثاقها ، واعرابا عن تضامنها الكامل مع العراق ، ضرورة التوصل الى تسوية تفاوضية تأخذ في الاعتبار الحقوق المشروعة لطرفي النزاع وذلك من أجل اقامة علاقات حسن الجوار بين كل دول المنطقة طى أساس احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

وشرفنا أن نكون من بين الدول السبع الأعضاء في لجنة المتابعة التي أنشأتها جامعة الدول العربية في آذار / مارس ١٩٨٤ . وقد ذكرت تلك اللجنة في اجتماعها الخاص الذى عقدته في بغداد في ١٣ شباط / فبراير ١٩٨٦ ، بالسؤولية التي تقع طى عاتق ايران نتيجة لاستمرار الأعمال العسكرية وأمرت عن أسفها ازاء رفض هذا البلد الامثال لقرارات مجلس الأمن الرامية الى التوصل الى تسوية شاملة وشرفة بين طرفي النزاع . وفي تلك المناسبة وجهت اللجنة نداء طحا الى جميع المنظمات الدولية والى جميع الدول المحيطة للسلم بأن تضم جهودها من أجل استعادة السلم والاستقرار بما يحقق صالح الطرفين وصالح المنطقة بأكلها ويؤدى الى صيانة السلم والأمن العالميين .

وانطلاقا من هذه الروح ، قررنا أن نلجأ الى مجلس الأمن وأن نطلب منه أن يهطلع بسؤوليته الرئيسية المتمثلة في صيانة السلم والأمن الدوليين .

وسلطة المغرب ، عن طريق أرفع سلطة فيها ، صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني ، لم تكف عن المطالبة باتخاذ اجراء قوى للعودة الى صوت العقل والحكمة ؛ وهي تؤمن بحكمة أعضاء المجلس للقيام بمثل هذا العمل في هذا الوقت العصيب . وفي واقع الأمر ،

لقد أصبح من الحيوى أن تتضافر جميع النوايا الحسنة والا مكانيات المتاحة لهذه المنظمة
 لحمل ايران على الاشتراك في عملية السلم التي يحددها قرار مجلس الأمن ٥١٤ (١٩٨٢) .
 ان ايران ، بوصفها عضوا في الأمم المتحدة ، ملتزمة بالتزامات محددة بمقتضى
 الميثاق ، بما في ذلك المادة ٣٣ التي تنص على أنه :
 " يجب على أطراف أى نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم
 والأمن الدولي للخطر أن يلتسوا حله بادئ ذى بدء بطريق المفاوضة . . . " .
 وتنص الفقرة ٣٦ على ما يلي :
 " لمجلس الأمن في أية مرحلة من مراحل نزاع من النوع المشار اليه فسي
 المادة ٣٣ أو موقف شبيه به أن يوصي بما يراه ملائما من الاجراءات وطرق التسوية " .
 ان المجلس بعد أن حدد اطار الحل التفاوضي الشامل للنزاع ، يقع على عاتقه
 الآن أن يحث ايران على احترام الميثاق واجراءات التسوية السلمية التي ينص عليها الميثاق .
 ان التهديد الموجه الى السلم والأمن الدوليين قد أصبح من حقائق الحياة
 اليومية . ولا شك ان احتلال الأراضي العراقية الذي يعد انتهاكا للقانون الدولي يفضي
 حتما الى اتساع نطاق العطيات العسكرية في منطقة من أكثر مناطق العالم حساسية من
 الناحيتين الاقتصادية والاستراتيجية . وبدون أنه من غير المقبول في زمننا المعاصر أن تخول
 دولة لنفسها الحق في اللجوء باستمرار الى القوة باعتبارها الاداة المفضلة لسياستها الوطنية .
 وحيث انه من الضروري وضع حد لهذا التحدى ، لا يمكن للمجلس في هذه المرحلة أن يكتفي
 باخماد النيران المستمرة ؛ بل من واجبه أن يتخذ تدابير محددة وأن يستخدم كل ما لديه
 من صلاحيات للعمل على تحقيق الاستقرار الدائم للحالة حتى يتسنى لجميع الدول ، فسي
 داخل حدودها الدولية ، أن تعيش في سلم مع جيرانها .
 ان اقامة السلم الدائم تستجيب ولا شك مع تطلعات جميع شعوب المنطقة ، التي
 تتوق الى استخدام طاقاتها في أغراض ايجابية في المهمة العظيمة لتنميتها الاقتصادية ،
 بما يضمن تحقيق رخاء الأجيال المقبلة . وهذه الطريقة يمكن أن يتحقق التطابق بين
 الأقوال والأفعال في المسيرة النبيلة ، مسيرة الانسانية الا سلامية الحقبة .

الرئيس (ترجمة شفوية من الفرنسية) : أشكر وزير الشؤون الخارجية
والتعاون في ملكة المغرب على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .
المتكلم التالي هو ممثل البحرين . وأدعو الى أن يشغل مقعد على طاولة المجلس
وأن يدلي ببيانه .

السيد الصباغ (البحرين) : أتقدم اليكم والى أعضاء مجلسكم الموقر بوافسر الشكر لراحة الفرصة لي للتكلم في هذا البند الحيوى السهام الذى يستقطب اهتمامنا واهتمام المجتمع الدولي . كما أنني لأشيد بما تتمتعون به من خبرة وحكمة ودراية سيكون لها أكبر الأثر في ادارة اشغالنا هذه . كما لا يسعني الا ان أشيد بكفاءة وخبرة سلفكم ممثل جمهورية الصين الشعبية .

لا شك انكم قد تابعتم من خلال مجلسكم الموقر وتابع معكم المجتمع الدولي آثار الهجوم الايراني الأخير الواسع النطاق على الاراضي العراقية وما نتج عنه من خسائر مادية وبشرية كبيرة فادحة . وان هذا الهجوم الجديد ما هو الا امتداد لسلسلة من الاعتداءات الايرانية على الشقيق العراق وضد سيادته وسلامته الاقليمية . كما انه يتنافى وعلاقات الدين وحسن الجوار والمصالح المشتركة القائمة بين القطرين المسلمين الشقيقين . وقد وقع نفسي منطقتي شرق البصرة وشط العرب ابتداءً من ليلة ٩ / ١٠ شباط / فبراير ١٩٨٦ ، ولا يزال مستمرا حتى الان ، وهو يعتبر تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين عامة وفي منطقتنا بصورة خاصة .

ان اجتماعنا الهام اليوم يأتي بناءً على طلب اللجنة العربية السابعة المنبثقة عن مجلس الجامعة العربية .

وقد اجتمعت اللجنة أخير في بغداد بتاريخ ١٢ شباط / فبراير ١٩٨٦ لتدرس الوضع القائم ، وطلبت عقد هذا الاجتماع العاجل لمناقشة تطورات الوضع الخطير واتخاذ التدابير الجدية والعملية والسريعة لايقاف الحرب وحل النزاع بالطرق السلمية طبقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي .

اننا ان نستعرض الوضع البالغ الخطورة الناجم عن هذا الهجوم الايراني الجديد على العراق والذي استهدف احتلال مزيد من الاراضي العراقية وتهديد أمنها وسيادتها وسلامتها الاقليمية ، ومن ثم زعزعة الأمن والاستقرار في منطقة الخليج ، وخلق اوضاع سياسية وعسكرية واقتصادية جديدة . ان نتيجة كل ذلك ستكون مضاعفة الخسائر المادية والبشرية وزيادة الحالة سوءا وجعل نطاق الحرب اكثر اتساعا بين الجارتين المسلمتين يوما بعد يوم ، وخاصة ان جمهورية ايران الاسلامية قد اعلنت اخيرا اصرارها على تصعيد

هجومها وتوسيع رقعتها . الا انه من الحقائق المقررة ان استعمال القوة العسكرية لا يكفل تحقيق السلام .

واذا ما رجعنا الى الوراة قليلا لابد من الاشارة الى الجهود الحثيثة والبنسامة التي بذلتها دول مجلس التعاون العربية منذ اندلاع هذه الحرب بين العراق وايران في ايلول / سبتمبر ١٩٨٠ محاولة منها لايقافها ، وذلك انطلاقا من مبدأ ان هذه الحرب الطاحنة تمثل خطورة مستمرة على استقرار وأمن المنطقة بل هي تهديد كبير للمصالح المختلفة والواسعة لكثير من الدول . وقد تركت هذه الحرب آثارا سلبية على الاوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية والتجارية ليس في منطقة الخليج فحسب بل في منطقة الشرق الأوسط ، وهكذا يأتي تحرك دولنا انطلاقا من ايمانها الراسخ بالسلام العادل والتوسط بين الجارين المسلمين للتوصل الى حل عادل ومشرف . وهو الكفيل بتحقيق الأمن والاستقرار في تلك المنطقة الحيوية والهامة من العالم ، وابعادها عن صراعات السدول الكبرى وسياسة الاستقطاب الدولي .

لقد كانت مبادرة قمة مجلس التعاون العربية السادسة والتي عقدت في سلطنة عمان هي آخر المبادرات للتوسط لحل هذا النزاع . ومن الحقائق الساطعة ان العراق قد أظهر تجاها ملحوظا مع كل الجهود والوساطات والمبادرات الاقليمية السلمية وقبول الاحتكام الى الشرعية الدولية . ومن المؤسف ان جميع الجهود السلمية الرامية الى حل هذا النزاع قد باءت بالفشل وتعثرت في مكانها نتيجة لعدم استجابة جمهورية ايران الاسلامية ، بل واصرارها على الاستمرار في مواقفها المتعنتة ، ومن ثم مواصلة اعتدائها المبيتة ضد العراق . وقامت في وقت سابق بتوسيع اعتدائها لتشمل ضرب الناقلات والسفن السعودية والكويتية خارج منطقة العمليات العسكرية المعلنة من قبل الطرفين المتحاربين . وجاء قرار مجلس الأمن ٥٥٢ (١٩٨٤) ليطالب جمهورية ايران الاسلامية بوقف الاعتداءات على السفن التجارية وعدم اعتراض أية سفن متجهة من وإلى الدول التي ليست اطرافا فسي الأعمال العدائية . وأكد ان هذه الاعتداءات تشكل تهديدا لسلامة المنطقة واستقرارها وتترتب عليها آثار خطيرة بالنسبة للسلك والأمن الدوليين .

كما تعثرت ايضا كل المبادرات الخيرة التي قام بها المؤتمر الاسلامي والجامعة العربية والأمم المتحدة ودول عدم الانحياز وكل المبادرات السلمية الأخرى حيث تجاهلت جمهورية ايران الاسلامية كل الندوات الداعية الى حل النزاع بالتفاوض والاحتكام الى الشرعية الدولية ومبادئ القانون الدولي ، ورغم كل ذلك ظلت دول الخليج العربية تبذل مساعيها الحميدة لتحسين علاقاتها مع جمهورية ايران الاسلامية انطلاقا من علاقات حسن الجوار معها واحترام السيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى .

ان ما يهنا ان تكون منطقة الخليج منطقة سلام واستقرار نظرا لأهميتها الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية تستفيد منها جميع الدول على مختلف انظمتها ، وان تصان حقوق المرور الحر للملاحة البريئة في المياه الدولية . وقد وصف رجال القانون الرومان البحار بأنها ملكية مشتركة.

ومن الحقائق البينة ان جمهورية ايران الاسلامية قد دمرت الموانئ العراقية ومنعت تصدير نفطها ، وذلك عند بداية الحرب . وهذا يتنافى مع حقوق العراق المشروعة في أرضه ومياهه ، وهي اليوم بهجومها الواسع هذا تسعى الى حرمان العراق من حقوقه الملاحية والتجارية كدولة مطلة على الخليج .

اننا نتجه اليوم الى مجلس الا من لوقف هذا الهجوم الواسع لأنه تقع عليه مسؤولية الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين . كما انه لا بد من اعادة ثقة المجتمع الدولي بمجلس الامن وتحقيق صداقته وهذا لن يتأتى الا في ظل المسؤولية الجماعية والاجتماع الدولي لحصر هذا النزاع ومعالجته بالوسائل السلمية وفقا لأحكام الميثاق .

واننا عبر هذا المجلس نناشد جمهورية ايران الاسلامية ان تتخلى عن الاستمرار في سياستها هذه ، نظرا لما تربطنا وابطاها من علاقات الدين والجوار والتاريخ والمصالح المشتركة . وان تضع في اعتبارها انها جزء من المجموعة الاسلامية ومجموعة عدم الانحياز لذلك لا بد من حقن دماء المسلمين واحلال السلام العادل بين القطرين الشقيقتين .

ان دولة البحرين تطالب عبر مجلس الأمن بوقف هذه الحرب وذلك قبل أن تتطور الامور وتصبح السيطرة عليها أمرا صعبا وتكون النتيجة باهظة لا تدفع ثمنها دول منطقة الخليج فحسب بل يدفعها العالم أجمع حيث ترتبط مصالحه بهذا الشريان الحيوي الهام . اننا ندعو جمهورية ايران الاسلامية مجددا الى الاستجابة لنداء الحق والمنقلد والسلام ، وتغليب الحكمة والمصلحة العليا واستبدال البندقية بالحوار والجلوس الى طاولة المفاوضات خاصة وان ضحايا هذه الحرب المدمرة عبر سنواتها الست تقدر بعشرات الآلاف من الرجال والنساء والاطفال الابرياء ، الى جانب تعريض المصالح الحيوية للشعبين العراقي واليراني للخطر وضعاف بنيتها الاساسية .

ومن قبل اعتمد مجلس الامن أربعة قرارات لوقف الحرب وتسمية النزاع بالوسائيل السلمية وذلك اعتبارا من ٢٨ أيلول / سبتمبر ١٩٨٠ ومنها القرار ٤٧٩ (١٩٨٠) و ٥١٤ (١٩٨٢) و ٥٤٠ (١٩٨٣) حيث قبلت به العراق ووافقت على قبول وقف اطلاق النار . وقرار ٥٥٢ (١٩٨٤) ، وقد سحب العراق قواته في عام ١٩٨٢ من الاراضي الايرانية الى الحدود الدولية ووافق على وقف اطلاق النار .

وان رغبة دول مجلس التعاون ومنها دولة البحرين التأكيد على مبدأ الأمن الجماعي ووقف هذه الحرب والنزيف البشري والمادى المستمر الذى يؤثر حتما على وجودنا ومصالحنا . وقد حذرنا في البحرين مرارا وتكرارا من اطالة أمد هذه الحرب واستمرارها ، وقد عكس البيان الذى صدر أخيرا في البحرين قلق حكومتى تجاه التطورات الاخيرة ان قال : " في الوقت الذى تسعى فيه دولة البحرين مع الاشقاء لوضع حد لنزيف الحرب الطاحنة التى تدور رحاها منذ أكثر من خمس سنوات بين البلدين الجارين المسلمين - العراق وايران - ومن أجل التوصل لايقاف أوار هذه الحرب التسي راح ضحيتها الكثيرون . ورغم الجهود المبذولة لكبح جماح هذه الكارثة التى حلت بالشعبين المسلمين والتي باتت تهدد أمن وسلام المنطقة والعالم الاسلامي ، نفاجاً بهجوم إيراني جديد في منطقتي شرق البصرة وشط العرب في محاولة لاحتلال أراضي عراقية .

" وما أحوجتنا في هذه الساعات المحزنة الى مزيد من التمسك ومزيد من الحكمة لكي نرتفع على الجراح وولوج الطريق الذي يؤدي الى السلام والامن بعيدا عن طريق الحرب والشر والدمار " .

وقد دخلت هذه الحرب الضروس عامها السادس لذلك لا بد من تضافر الجهود الدولية اللازمة والعمل بعزم وتصميم على وقفها ولا سيما من الدول الكبرى ذات النفوذ الواسع في العالم ، وخاصة وأنها تتحمل مسؤولية دولية وأخلاقية تجاه دعم السلام الحقيقي والمباشر ، وذلك بدل التمني ، وأن تستخدم هذه الدول كل الوسائل المتاحة من سياسة وغيرها لوقف نزيف هذه الحرب ، ونظرا لخطورة الموقف وتعقده .

ولاشك أن استمرارها يهدد أمن ومصالح ليس فقط الدولتين المتحاربتين ودول الخليج ، ولكن مصالح الدول الاخرى والتجارة العالمية لذلك يبقى زمام المبادرة بيد مجلس الامن المنوط به حفظ السلم والأمن الدوليين والمطالب اليوم باتخاذ الاجراءات الحاسمة لوقف هذه الحرب المدمرة ، والتي طال أمدها ، وأن يوضع في الاعتبار حقوق وواجبات طرفي النزاع وكذلك مبدأ عدم جواز احتلال الأراضي بالقوة وعدم استخدامها أو التهديد بها في فض النزاعات .

وان خير ما نفعل هو العودة الى قرارات مجلس الامن ذات الصلة بهذا النزاع والتي صدرت ابتداء من عام ١٩٨٠ . وقد دعت الى وقف اطلاق النار وانهاء العطلات العسكرية وانسحاب القوات الى الحدود الدولية للبلدين وتسوية النزاع سلميا ، والمهم اتخاذ خطوات ايجابية لتنفيذها ، والاتجاه بعد ذلك الى البناء والاعمار واصلاح ما دمرته الحرب، وتحقيق الحياة الكريمة لانسان هذين البلدين الشقيقين والمنطقة والتخفيف من معاناته الطويلة ليعيش في خير ورفاه وأمن وطمأنينية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل البحرين على الكلمات

الرقيقة التي وجهها الي .

المتكلم التالي هو ممثل مصر . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء

ببيانه .

السيد بدوي (جمهورية مصر العربية) : لقد تابعنا بكل الاهتمام الميانات التي دلت فيها السادة الوزراء بطريق قاطع على خطورة تصاعد القتال العنيف على الجبهة الإيرانية العراقية نتيجة قيام ايران بشن عدوان مسلح جديد واسع النطاق ضد سيادة العراق وسلامته الاقليمية في منطقتي شرق البصرة وشط العرب ابتداءً من ليلة ١٠ / ٩ شباط / فبراير ١٩٨٦ ونحرص على أن نؤكد للسادة الوزراء ان مصر تشاركهم شاعر القلق العميق ازاء هذا الموقف المتفجر الذي يهدد بطريق لا يترك مجالاً لشك الأمن والسلام والا استقرار في منطقة ذات أهمية حيوية للسلام والأمن الدولي والاقتصاد العالمي .

ان مصر قد استنكرت منذ اللحظات الاولى العدوان الايراني الجديد على العراق وأصدرت وزارة الخارجية المصرية بياناً أعربت فيه عن هذا الاستنكار مؤكدة مرة أخرى نداءها بضرورة وقف اطلاق النار فوراً ونقل الصراع الى مائدة المفاوضات ، وكذلك أهاب بيان الخارجية المصرية بالدول الاسلامية ودول عدم الانحياز وكافة القوى المحبة للسلام والمجتمع الدولي بأسره أن يضاعفوا من الجهود لوقف نزيف الدماء واتخاذ الخطوات الفعالة الكفيلة بالامتناع عن كافة الاعمال التي يترتب عليها المساهمة في استمرار القتال .

اننا في الوقت الذي نرحب فيه بمقدم السادة الوزراء وفيرهم من حضر خصيصاً الى نيويورك للاشتراك في مناقشات مجلس الامن فاننا نرى في حرصهم على ذلك أكبر دليل على خطورة الموقف ومخاطر استمرار هذا القتال الذي أصبح لزاماً علينا جميعاً أن نضاعف مساعيها وجهودنا داخل الأمم المتحدة وخارجها لانهاء أسبابه .

لقد تابعت مصر منذ البداية وما زالت تتابع بشديد القلق التطورات الخاصة بالنزاع المسلح بين العراق وايران وهما دولتان اسلاميتان تربطهما بمصر أوثق الروابط الروحية والتاريخية ، لذلك فقد بادرت مصر منذ أيلول / سبتمبر ١٩٨٠ تاريخ اندلاع الحرب بين الدولتين بالتحذير من مخاطر اتساع دائرة المواجهة العسكرية بينهما لتشمل المنطقة بأسرها كما استنكرت مصر اهدار دماء أبناء البلدين واستنزاف موارد هما الاقتصادية الثمينة ونادينا بضبط النفس وبالعقل على توفير المناخ الصالح لتسوية النزاع بالطرق السلمية .

ولم تدخر مصر وسعاً في مواصلة مساعيها داخل وخارج الامم المتحدة وخاصة فسي

اطار حركة عدم الانحياز ومن خلالها من أجل حشد الجهود لوقف هذه الحرب الدائرة دون معنى وهدف بل ان الرئيس حسني مبارك قد حرص في لقاءاته مع زعماء العالم وفسي كل كلمة القاها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة على أن يطالب المجتمع الدولي بأن يبذل مزيدا من الجهد لانهاء الحرب بين العراق وايران وأكد السيد الرئيس انه " ليس مطلوبا من أى منا أن ينحاز الى طرف ضد الآخر ولكن المطلوب هو اتخاذ موقف واضح ضد استمرار الحرب والى جانب تحقيق السلام . فلا انحياز ولا عدم مبالاة ولا انتظار لما تسفر عنه الأيام بعد أن يستبد الضعف بالطرفين المتحاربين لاننا جميعا أصحاب مصلحة مباشرة في وقف هذه الحرب الطاحنة " .

ولكن لقد حان الوقت لننحاز جميعا الى صالح الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وذلك بعد ان تفاقمت الاحداث في منطقة ذات اهمية حيوية نتيجة قيام ايران ليس فقط باحتلال اراض عراقية بل ايضا بالتهديد بمواصلة القتال ضد العراق لحين خلق اوضاع سياسية واقتصادية وعسكرية جديدة داخل العراق ذاته .

ان آثار النزاع العراقي الايراني قد تجاوزت الدولتين وامتدت الى منطقة الخليج بأكملها فاصبحت تهدد الصالح الاقتصادي والامنية للمنطقة وللعالم بأسره .

ان مصر في جهودها لا نهائية الحرب بين العراق وايران تدعو لوقف القتال والانسحاب واجراء التفاوض ليستعيد كل طرف حقه في اطار من الاحترام للمبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ومبادئ حركة عدم الانحياز وفي مقدمتها حق كل دولة في الاستقلال والسيادة ووحدة اراضيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية .

ان مصر لن تتوانى عن مواصلة مساعيها حتى تتم الاستجابة لنداء المجتمع الدولي ويتوقف القتال فعلا وتبدأ المفاوضات للتوصل الى التسوية السلمية الشاملة .

وفي هذا المقام تحرص مصر على ان تعيد تأكيد تأييدها لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن الخاصة بالنزاع العراقي الايراني وتطالب المجلس باتخاذ الاجراءات اللازمة لضمان تنفيذ ما نصت عليه هذه القرارات من مقومات اساسية لتحقيق التسوية السلمية الشاملة للنزاع .

كذلك تود مصر ان تعرب عن تقريرها للمساعي المتواصلة التي يقوم بها الأمين العام من اجل التوصل الى هذا الحل الشامل للنزاع وتطالب باستمرار الأمين العام في اتصالاته بالطرفين سعيا لتحقيق الهدف المنشود .

لقد استمعنا بكل اهتمام الى بيان نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية العراق الذي اوضح فيه كيف ابدى العراق تجاوبه واستعداده للتلاقي والتجاوب مع المساعي المبذولة داخل الأمم المتحدة وخارجها لانهاية الحرب والاحتكام الى الشرائع الدولية لتصفية النزاع بالطرق السلمية ولم يكتف العراق بذلك بل تقدم بمبادرات وقبل اقتراحات تهدف الى تخفيف

وبلغات الحرب اذ اقترح العراق في عام ١٩٨٣ عقد اتفاقية خاغة بينه وبين ايران تحت رعاية الأمم المتحدة تقضي بتجنب ضرب الاهداف السكانية واستجاب العراق لنداء الأمين العام الخاص بوقف مهاجمة الاهداف المدنية واستقبل المراقبين الدائمين للأمم المتحدة فسي بغداد وبعثة تقصي الحقائق عن احوال اسرى الحرب وقبل مقترحات الأمين العام الثانية واقترح اضافة نقطتين هما انسحاب القوات الى الحدود الدولية واجراء تبادل شامل للأسرى خلال فترة قصيرة.

انه لمن المؤسف حقا ان يستمر النزاع العراقي الايراني طوال هذه السنوات الست وان تصرا ايران على عدم التجاوب مع المجتمع الدولي وتجاهل نداءاته فتقاطع اجتماعات المجلس ولا تتفاعل مع قرارات الأمم المتحدة بل انها تجاوزت هذا الموقف السلمي بتصعيداتها للقتال على الجبهة واستمرارها في احتلال المزيد من الأراضي العراقية مخالفة بذلك احكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ومبادئ كل من حركة عدم الانحياز والمؤتمر الاسلامي . ان مصر تأمل وتتطلع ان يقابل الموقف الايجابي المتعاون الذي التزمت به العراق منذ بدء النزاع موقف مماثل من جانب ايران .

لقد اعتدت ايران على سيادة العراق واحتلت اراضيه واعلنت التزامها الاستمرار في القتال فجاء العراق الى مجلس الأمن مطالبا بأن يتحمل المجلس مسؤولياته التي نصص عليها الميثاق بوصفه اعلى جهاز دولي لحفظ السلم والأمن الدوليين . فهل يظل المجلس مكتفيا بما اعدوه من قرارات سابقة لم توضع طوال السنوات الستة الماضية موضع التنفيذ . لا ، لقد آن الأوان لان يقوم مجلس الأمن بحماية قراراته ومتابعة تنفيذها وان يعمل على ضمان احترامها من اجل التوصل الى التسوية الشاملة للنزاع العراقي الايراني والتي اعتقد اننا جميعا نسعى الى تحقيقها في اقرب وقت ممكن .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : المتكلم التالي هو ممثل منظمة

التحرير الفلسطينية ، ادعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

الميد ترزي (منظمة التحرير الفلسطينية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

أود ان اشكر رئيس المجلس واهضا المجلس الاخرين على توجيه الدعوة الى منظمة التحرير الفلسطينية للاشتراك في هذه المناقشة.

تعصف حرب ضروس بواحدة من اكثر المناطق الحيوية ثرا ، من حيث موارد الكامنة تحت الارض واهما ماتها في الحضارة . انها الخليج العربي ، وما بين النهرين ، واهسل ، والحدائق المعلقة في بغداد ، ودجلة والفرات وربما قانون حمورابي . هناك معسات الالاف من الموتى والاف الملايين من الخسائر . ولا تتعرض الاقتصادات الوطنية للطرفين المعنيين مباشرة بالصراع وحدها لدمار شديد بل ايضا اقتصادات العالم العربي كله ولا تزال الحرب مستمرة.

ومن السهل والبسيط ان نقول ان هذا المجلس الموقر لا يستطيع ان يفعل اكثر من ذلك . فقد اعتمد قرارات كثيرة ، ربما تكون كثيرة جدا ولكن للأسف لم يتم انجاز شي ولم يتوقف القتال ولم تحترم قرارات المجلس ولم تنفذ كما يطلب الميثاق .

ان مجلس الأمن ليس محكمة ابتدائية ولا هو محكمة عدل دولية . بل ان المجلس منوط به مهمة صيانة السلم والأمن الدوليين وان يحول دون حدوث اي عمل يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين . ومبادئ الميثاق ذات الصلة محددة ووسائل معالجة الحالات خاصة فيما يتعلق باتخاذ اجراءات ضد الدول الاعضا التي ترفض تنفيذ قرارات المجلس ، واردة في الميثاق . وقد يعتقد البعض ان هذا العلاج الذي يقوم على اساس اجراءات معينة لن يؤدي الى وقف الاعمال العدوانية بل قد يزيد الحالة تفاقم . لذلك يضطر المرء الى الاعتماد على الالتزام المخلص لكل عضواً يحترم هذه القرارات وان ينفذها والتالي على تهيئة ظروف وصيغة تجعل اطراف النزاع تتفق من حيث المبدأ ولكن ليس على حساب التنازل من حقوقها السيادية او التخلي عنها .

يدور الحديث في كثير من الأحيان حول عملية أو وسيلة المفاوضات . فمجلس الأمن محفل . ولكن من الأمور الأساسية أن تحدد الأطراف الرئيسية أو المشتركون في عملية المفاوضات لسبب بسيط وأولي جدا ، وهو أنه ينبغي لها في نهاية المطاف أن تكون في موقف يسمح لها بتقديم أو تنفيذ ما اتفق عليه في عملية المفاوضات .

وهنا ينبغي على المرء أن يعترف بأنه في هذه المرحلة فإن المجلس قد سمح لنفسه بأن يجرى بإعادة عن طريقه الأساسي ويتحول الى تناول موضوعات ثانوية هامشية وواقب وآثار على حساب تجاوز الموضوع الحقيقي أو تناسه . وفي حالة حرب ، حرب غير معلنة ، مثل الحالة التي ينظر فيها المجلس الآن ، فإننا نشعر بأن المجلس ينبغي أن يركز على إيجاد السبل لاحتلال السلم في منطقة الحرب وفي المنطقة بأسرها والعالم أجمع بالإضافة الى ضمان صيانتها . فالأمور الجانبية والآثار سوف يُنظر فيها في إطار الحرب وليس على أنها الموضوع الأساسي .

وكما هي الحال بالنسبة للحالة في الشرق الأوسط ، بما في ذلك قضية فلسطين ، أو بالأحرى بالنسبة الى قضية فلسطين ، يجرى اخراج المجلس عن طريقه ، لسبب أو لآخر ، ومن ثم فهو يتناول أمورا هامشية بدلا من النظر في الموضوع الأساسي ، وهي أمورهما كانت جديتها إلا أنها لا تمثل الموضوع الحقيقي . وعلى سبيل المثال ، فقد فشل المجلس أو دفع الى الفشل في تناوله " لقضية فلسطين " منذ عام ١٩٤٧ وفشل في أن ينفذ التوصية الأولى في قرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢) . ولكن لماذا ؟ لأن الولايات المتحدة الأمريكية ، وهي عضو دائم قد تبينت أن هذا الاجراء في المجلس سوف يتناقض مع سياستها المخططة والمستمرة ، وهي حرمان الشعب الفلسطيني من حقه في الاستقلال وتقرير المصير . وقد أثبتت الولايات المتحدة في عدة مناسبات أنها العنقبة الوحيدة أمام كل المحاولات الرامية الى التوصل الى تسوية سلمية ما دامت هذه التسوية تقوم عليها على أساس الاعتراف بوجود الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير والاستقلال والسيادة . ولذا ، انطلاقا من خبرتنا فإننا نناشد هذا المجلس بأن يتحمل مسؤوليته وأن يتصدى للموضوع الحقيقي .

ان القتال بين الجارين الشقيقتين للشعب الفلسطيني ورفقاء السلاح في نضالنا من أجل رفع الظلم وصبوب ايجاد تسوية شاملة عادلة ودائمة من طريق حصولنا على حقوقنا غير القابلة للتصرف وممارستها في وطننا - فلسطين - بما يتفق ومبادئ الميثاق ومعايير القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومنها في المقام الأول كل قرارات هذا المجلس ذات الصلة . ان هذا الاقتتال يضر بكفاحنا .

في أيلول / سبتمبر ١٩٨٠ ، اتخذ الأخ ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، المبادرة في مفاتحة أشقائنا العراقيين والبرانيين بغية اللجوء الى السبل السلمية كطريق لانهاة الصراع . وبينما كان مجلس الأمن يعقد جلسات ويجري مشاورات في أيلول / سبتمبر ١٩٨٠ ، كان الأخ عرفات يتنقل بين العاصمتين ، في شكل دبلوماسية المكوك ، للتحلولة دون اندلاع حرب لا لزوم لها بين شقيقتين ولمنع استنزاف الموارد البشرية والطبيعية لهما . ومع ذلك ، اعتمد المجلس أخيرا بالاجماع القرار ٤٧٩ (١٩٨٠) في ٢٨ أيلول / سبتمبر ١٩٨٠ ، الذي ناشد فيه العراق وایران بالامتناع عن أي استخدام آخر للقوة وتسوية نزاعاتهما بالوسائل السلمية ووفقا لمبادئ العدالة والقانون الدولي .

وفي الوقت نفسه ونتيجة للمبادرة التي قام بها رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، سارعت حركة عدم الانحياز بتقديم مساعيها الحميدة بغية انهاء الصراع والاسهام في ايجاد تسوية سلمية بين البلدين غير المنحازين . وشكلت لجنة خاصة وأصبحت منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها " مقدمة للاقتراح الخاص بتشكيل لجنة الوساطة " عضو في تلك اللجنة .

وفي شباط / فبراير ١٩٨١ ، أعرب مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز عن أسفه العميق ازاء الحرب العراقية الايرانية وازاء الخسائر في الأرواح والممتلكات في الأمتين . وقد قامت لجنة الوساطة بزيارة بغداد وطهران عدة مرات من أجل انهاء الصراع بالسبل السلمية . وقد اتخذت منظمة المؤتمر الاسلامي اجراء مشابهها ، حيث قامت منظمة التحرير الفلسطينية في اطاره بمحاولات مشابهة .

وقد كان أعضاء جامعة الدول العربية نشيطين للغاية في جهود هسم للوساطة .
ونذكر أيضا أن الجزائر قد نجحت في طام ١٩٧٥ في التوصل الى تفاهم سلمي بين الطرفين .
كل هذه الجهود لا ينبغي أن تنسى ، ولكن الحرب مستمرة رغم ذلك . ولسوء الطالع ، لم تأت
هذه الجهود بشمار .

لقد أحاط الممثلون الموقرون في بياناتهم أمام المجلس في اليومين الماضيين
بالحالة الراهنة وأشاروا الى الحالة الخطيرة المتفجرة وحثوا حتى من زيادة تدهورها .
ولذلك فان المجلس مطالب الآن بأن يهبط بمسؤوليته وأن يتخذ التدابير الضرورية لضمان
الوقف الفوري لكل العمليات العسكرية وانسحاب كل القوات الى الحدود الدولية . وينبغي
للمجلس ، في اضطلاله بواجباته ، أن يخول الأمين العام سلطة انشاء آلية لمراقبة تنفيذ
ما سلف ذكره . وفي هذا السياق نذكر بارتياح بالغ وتقدير كبير جهود الأمين العام
ومثليه ، الذين قاموا بتلك المهام متطوعين . وطى سبيل المثال فقط ، فاننا نشيد بالسيد
أولوف بالم . واننا واثقون بأن المجلس سوف يعتمد بالا جماع مثل هذا القرار .

ان معالي نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية العراقي في بيانه أمام المجلس كان
واضحا في قبوله وترحيبه بمثل هذا التحرك من قبل المجلس وتعهد بالتعاون الكامل مع مثل
هذه الآلية . واننا نؤيد تماما الرد الايجابي لأشقائنا العراقيين . وأملنا صادق - من أجل
الشعبين الايراني والعراقي ، ومن أجل السلم في المنطقة ومن أجل تصميم كل أشقائنا طس
الحفاظ على تأييدهم وتصعيدهم لهذا التأييد لنا في نضالنا من أجل تحرير وطننا ورفع
الظلم الذي وقع على الشعب الفلسطيني - بأن أشقائنا في ايران سوف يستجيبون لهذ
الدعوة أيضا . ولن نخدم آخر مراحل تصعيد القتال قضية السلم ولن نخدم رخاء وتمسسية
الشعبين .

ان معادير القانون الدولي عديدة ، ولكن أحد تلك المصادر الذي يتبادر الى
ذهني الآن هو قانون الشريعة الاسلامية الذي يستقي حججه من القرآن الكريم ، وأود أن
أختتم بياني بالاعتباس التالي من القرآن الكريم ، ويحدوني الأمل مرة أخرى بأن السلطات
المسؤولة في جمهورية ايران الاسلامية سوف تأخذ ذلك في الاعتبار وتستجيب له طى نحو
ايجابي .

(تكلّم بالعربية)

وان جنحوا للسلام

(واصل الكلمة بالانكليزية)

وقد سمعنا نائب رئيس وزراء العراق يؤكد جنحوه للسلام

(تكلّم بالعربية)

فاجنح لها وتوكل على الله انه هو السميع العليم ، وان يريدوا ان يخدعوك فان حسبك
الله هو الذي أيدك بنصره والمؤمنين وآلف بين قلوبهم لو انفقت ما في الارض جميعاً
ما آلفت بين قلوبهم ولكن الله آلف بينهم انه عزيز حكيم

(سورة الانفال ، الايات ٦١ و ٦٢ و ٦٣)

(واصل الكلمة بالانكليزية)

ثم أود أن اقتبس آية أخرى من القرآن الكريم.

(تكلّم بالعربية)

واعصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا ، واذكروا نعمت الله عليكم ان كنتم اعداء ، قالف
بين قلوبكم فاصبحتم بنعمته اخوانا ، وكنتم على شفا حفرة من النار فانقذكم منها كذلك
يبين الله لكم آياته لعلكم تهتدون

(سورة آل عمران ، الآية ١٠٣)

(واصل الكلمة بالانكليزية)

اخيراً نتمنى ان يستجيب الطرف الاخر للدعوة ويسترشد بما ذكرته .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : المتكلم التالي هو ممثل الجماهيرية

العربية الليبية وادعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد الزروق (الجماهيرية العربية الليبية) : السيد الرئيس ، لقد

سبق ان أتيح لوفدي شرف التقدم اليكم بأطيب التمنيات بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن
لهذا الشهر ، وان نقدر مدى حجم المسؤولية الملقاة على عاتقكم ، فان ادارتكم
المتنازلة لأعمال هذا المجلس الموقر ، خلال هذا الشهر الحافل ، اكدت من جديد
حنكتكم المشهود لكم بها وصيرتكم النافذة .

ما الذى يستطيع ان يفعله مجلس الامن في الموضوع المطروح على المجلس حاليا .
ان تجربتنا المريرة مع هذا المجلس أكدت لنا أن هذا المجلس أصبح عديم الفائدة
بالنسبة للدور المناط به وان فعاليته قد انتهت بسبب الممارسات اللاسؤولة للولايات
المتحدة الأمريكية باستعمالها حق النقض وتصميمها على شل دور الأمم المتحدة واجهزتها
بحيث تصبح هي شرطي العالم في اطار ما يسمى فرض سياسة الهيمنة على العالم ،
NEO GLOBALISM . وقبل ان يضيف هذا المجلس قرارا جديدا الى قراراته المشلولة
السابقة ويطلب من ايران أى مطالب ، عليه ان يعمل على تنفيذ قراراته التي أصدرها
بخصوص القضية الفلسطينية ، وان يطبق على الاسرائيليين العقوبات اللازمة بما فيها منسح
بيع السلاح لهذا الكيان الذى تعدى كل القيم والاعراف الانسانية والمواثيق بممارسته
الارهاب الرسي علانية ، وكذلك الامر بالنسبة لجنوب افريقيا . وعلى هذا المجلس أيضا
ان يجد طريقا لتنفيذ القرارات التي كان سيصدرها لولا تسلط الولايات المتحدة واستخدامها
لحق النقض الذى اعتادت ان تمارسه لشل فعالية هذا المجلس ، حتى ان مجلس الأمن
لم يجد وجها أو طريقة لادانة الأعمال الارهابية لعضو في الأمم المتحدة اعتدى على سلامة
الطيران المدني ما يمثل خرقا صارخا لكل المواثيق والاعراف الدولية .
ونتيجة للطريق المسدود الذى وصل اليه مجلس الامن فان كثيرا من الشعوب ومن
بينها بلادى لم تعد تنظر الى مجلس الامن باعتباره قادرا على أن يقوم بمهمته وفقدت ثقتها
بهذا المجلس بل احترامها له ، وفقدت الامل في أن يلعب دوره في الحفاظ على الامن
والسلم الدوليين باعتباره أصبح جهازا مشلولا بل تعتبره مجلسا امريكيا .
ان بلادى لن تعطي اى اعتبار لهذا المجلس الا اذا اعيد النظر في مشكلته
الاساسية وهي امتياز حق النقض بحيث يعطي هذا الحق والامتياز لكل الاعضاء الدائمين
وفير الدائمين تعبيرا عن المساواة في السيادة والديمقراطية بين كل الدول ، ودورها
المتناسب في المحافظة على السلم والأمن الدوليين باعتبار أن هذه المسؤولية مشتركة وتهم
جميع دول العالم . كما يجب ان تعطي لتوصيات الجمعية العامة وقراراتها صفة الالتزام ،
ويجب احترامها وقرارها من قبل مجلس الامن باعتبارها تعبيراً عن ارادة أغلبية المجتمع
الدولي .

ان الظروف الدولية الراهنة تختلف عن تلك الظروف التي وضع في ظلها الميثاق ، حيث أن عددًا من الدول لا تتجاوز ٥٠ دولة صاغت الميثاق وفقا للمعطيات الدولية والوضع السائد في ذلك الوقت . وفي هذا الصدد نود أن نذكر بأن مجلس الأمن ما هو الا وليد خلوة بين روزفلت وستالين تمت في لقاء جانبي على هامش المؤتمر الثلاثي الذي عقده في طهران في كانون الاول / ديسمبر ١٩٤٣ . واقترح فيه روزفلت على ستالين تكوين فرقة من أربعة من الشرطة تضم أمريكا وروسيا وبريطانيا العظمى آنذاك والصين ، مهتمتها المحافظة على النظام العالمي .

هكذا ولد مجلس الامن وهذه هي أصوله ، واليوم تضاعف عدد الدول الاعضاء فسي الأمم المتحدة الى ثلاث مرات واختلفت الاوضاع الدولية والعلاقات السائدة بحيث أصبح هناك وضع جديد يطلي علينا تصحيح الجذور التاريخية للأمم المتحدة واهمها حق كسر احتكار النفوذ والامتيازات التي حرصت بعض الدول على تأمينها ، ليس خدمة لمصالح المجتمع الدولي ولكن خدمة لمصالحها الذاتية ، وتكريما لسياسة الهيمنة والنفوذ . وما لم يعد النظر في ميثاق الأمم المتحدة على أساس ما سبق ذكره ، وتحطيم احتكار امتياز حق النقض فان بلدانا كثيرة ومن بينها بلادي سيضطرها الامر الى التفكير جديا في الانسحاب من الأمم المتحدة باعتبارها اصيحت جهازا مشلولا .

السيد رئيس (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

لقد تناول المتكلم الاخير قضايا ليست مطروحة على مجلس الأمن اليوم ، وقد استخدم نسي ذلك لغة لا تليق بمجلس الأمن وتتم من الازراء له . كما كانت لغته تم ، في رأي ، من افتراء على الولايات المتحدة ، وبالتالي فهي ليست مقبولة . وبينما نيران الصراع لا تزال مندلعة بين العراق وايران ، وهو الموضوع المعروض على المجلس ، فان مثل الدولة الذي استمعنا اليه لتونا قد اكنى بالقول ان هذا المجلس هو بطريقة ما أداة او حجر شطرنج في يد الولايات المتحدة . واقواله هذه ليست مقبولة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لم يعد هناك متكلمون آخرون

في هذه الجلسة . وستعقد الجلسة القادمة لمجلس الأمن لمواصلة النظر في البند المدرج على جدول اعماله في الساعة ١٦/٠٠ من يوم الغد ، الجمعة ، الموافق ٢١ شباط/فبراير

٠١٩٨٦

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٨